



# عام ٢٠١٠ بآمل نزفنا

بقلم محاسب

أحمد عاطف عبد الرحمن

رئيس مجلس الإدارة

انتشرت في مئات البنوك في  
العالم.

ولا شك أن التمويل وهو عنصر هام سواء أكان تمويلاً عقارياً أو تمويلاً صناعياً أو تجاريًّا كلها شبكة مرتبطة ببعضها البعض حيث إن أي انفراجة في إحداها تمتد إلى باقي

الأنشطة الاقتصادية إن انخفاض الصادرات لا شك امتدت أثاره من الصناعات الرئيسية إلى الصناعات التكميلية ممثلة في المدخلات الصناعية والمكملة من تعبئة وتغليف.

وقد طالب المجلس التصديري للصناعات الغذائية باستمرار المساندة التصديرية لمدة خمس

وكان على الحكومة أن تسارع بضم بعض المليارات في المرافق العامة لإعادة حركة الحياة في الاقتصاد الذي أصابه الشلل وإعادة التشغيل في المصانع حتى لا تلقي بالعملة إلى خارجها.

خوفاً من الوصول إلى حالة من الكساد تستمر لسنوات لذلك سارعت الدول بضم أرقام كبيرة في جميع مرافق الحياة ودعم البنوك وقد كان للإصلاحات المصرفية التي قام بها البنك المركزي المصري في السنوات السابقة اثراً كبيراً في حماية الجهاز المالي من التأثر بالإفلاسات التي

أحدثت عام ٢٠٠٩ بالأهمها وتوابعها وامتدادها الجغرافي في العالم الواسع تسبب فيها الكبار واعتصر فيها الصغار واستمرت الأزمة العالمية تلقي بظلالها على كل جوانب الحياة اقتصادياً واجتماعياً وما يتبع ذلك سياسياً.

امتدت أثار الأزمة إلى جميع دول العالم وانتفاوت التأثير السلبي والخسائر من دولة إلى أخرى وكان نصيب مصر انخفاض كبير في الصادرات وركود في الأسواق وطاقات صناعية عاطلة أو نصف عاطلة مما أضاف المزيد من البطالة وانخفاض في معدل النمو إلى أقل من ٥٪ وارتفاع في معدلات

سنوات جديدة بنسبة ١٠٪ دون تخفيفها وذلك للتغلب على التداعيات السلبية للأزمة المالية والتي تشير التوقعات الى استمرارها هذا العام وطالب المجلس بضرورة استحداث أساليب مع استمرار عناصر أخرى في المساندة التصديرية منها الإبقاء على نسبة ٥٠٪ من تكلفة الشحن البحري للتصدير إلى إفريقيا وبالنسبة للتصدير للصين شدد المجلس على ضرورة استمرار حصول الشركات المصدرة على قيمة المساندة الإضافية بنسبة ٥٪.

ولاشك أن الأزمة العالمية أثرت تأثيراً واضحاً في أسعار السلع الغذائية الشعبية مثل السكر والزيوت وغيرها وما زالت الأسواق تعاني اضطراباً في الأسعار واتجاهها للصعود بصفة مستمرة.

■ عام ٢٠٠٩ كان بداية الإعداد لتطبيق قانون الضرائب العقارية رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ موعد تقديم الإقرار بعد مرور ٥٥ عاماً من صدور القانون رقم

٥٦ لسنة ١٩٥٤ وقد جاء القانون لإعادة نوع من العدالة المجتمعية مع علاج التشوهات التي كان يعاني منها المجتمع الضريبي لذلك جاء القانون الجديد بكثير من الانتخابيات وكان أولها أن طال الطبقة الغنية في مصر التي كانت تمتلك العديد من العقارات في كافة أنحاء الجمهورية وكانت في معظمها معفاة من الضريبة وكان يعاني منها أصحاب الثروة المحدودة وقد شمل بعض القواعد العادلة مثل تخفيف سعر الضريبة من ٤٠٪ إلى ١٠٪ حيث ينتهي العمل بالتقديرات القديمة للقيمة الدخارية بنهاية عام ٢٠٠٩ طبقاً للقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٢ . وهناك حملة الآن ضد القانون من قبل أغنياء مصر لإنفاء سكن الأسرة وهذا في حد ذاته تخريب في القانون حيث يتساوى من يسكن في شقة ومن يسكن في قصر وربما يحدث تلاعب بتعدد القصور بتعذر الأولاد وهناك تكميل خطورة الحملة الحالية ضد القانون والتى يقودها أغنياء مصر .

■ عام ٢٠٠٩ عام المشاكل :

- مازالت مصر تعانى من نقص العمالة المدربة وكان ذلك سبباً فى انتشار استيراد العمالة الآسيوية .
- الصناعة مازالت تعانى من الارتفاع المستمر في الكهرباء والمياه واستمرار الارتفاع بلا مبرر مما يزيد التكلفة في المصانع ويرفع من الأسعار .
- التلاعب في استيراد اللحوم والحبوب من إفريقيا وظلت مافيا اللحوم تحارب من أجل استمرار السيطرة على الأسواق واستمرار الاستيراد من البرازيل وجنوب شرق آسيا أما السودان وهي على بعد أمتار يطلقوا عليها الشائعات للتخييف .
- لذلك كان عام ٢٠٠٩ عام تفشي فيه الاحتكارات وسيطرة القلة على أرزاق الأغلبية .

**والآن عام ٢٠١٠**

**عام الترقب**

**والانتظار .....**

**في رحمت الله .**